وقال في باب من أبواب إن:

لم يجز أن تفتح أن بعد القول إلا من يحمله عمل الظن أبو الحسن: كل شيء جاء بعد القول فهو ولو حسن مكانه ذاك ولله دره، وعلته في قبح فتح أن بعد القول ان شأن ولا يقال قال الشأن، وهذه العلة معترضة بقوله في الباب الذي يلي هذا أن ان تكون حديثاً وقصة وقال قبل ذلك تكون خبراً.

وقال في هذا الباب لأن ان يصير الكلام خبراً فخرج الأمر والشأن والخبر والحديث والقصة والقول وفسر بجميعها أن وصلتها ولا يمتنع أن يقال قال خبراً وحديثاً وقصة فلا يمتنع مع هذا ان تفتح بعد القول حتى دعا ذلك الأستاد أبا بكر أن يجيز فتحها إذا قدرت بالحديث والخبر والقصة وذلك إذا لم يقع في خبرها فعل فإن كان خبرها فعلاً قدرها بالشأن.

وهذا كله فاسد لأن سيبويه لم يراع ذلك بل قدرها بالخبر والحديث والقصة وخبرها فعل، وقدرها بالشأن والأمر والخبر أيضاً وخبرها اسم لا رائحة فيه للفعل نحو أن زيداً أبو عبد الله. فسيبويه لم يفصل ما ذهب إليه وإنما أراد أنها بتقدير اسم مفرد لا من لفظ القول ولا من معناه فلا يعمل فيه القول لأنك إذا قلت بلغني انطلاقك، فلا يصلح أن ينصب القول شيئاً من هذا كله. وليس بمنزلة قوله تعالى ﴿قولوا للناس حسناً﴾ وحسنى وحسنا لأنه من معنى القول أي حسنا من القول فلا سبيل إللى فتح أن بعد شيء من القول إلا في قول من قال يجعله كالظن.

وهذا رأي تفرد به الأخفش، ولم يوافقه عليه أغلب النحويين، فقد قصر المبرد فتح همزة أن بعد القول كونها في معنى الظن فقط، قال: فأما أتقول التي في معنى الظن فإنها تعمل في أن عملها في الاسم لأنك تريد الظن، فعلى هذا تقول: متى تقول أن زيداً منطلق، وأتقول أن عمراً خارج،